الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عدد 23

12جويلية 2024

❖ **تاريخ الاجتماع:** الجمعة 12جويلية 2024

❖ **جدول الأعمال:**

1- جلسة استماع:

* الى السيد الوزير المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 55/2023.

* الى المديرة العامة لمؤسسة تنمية المهرجانات، ومدير مهرجان قرطاج الدولي، ومدير مهرجان الحمامات الدولي، للاطلاع على الاستعدادات للبرمجة الصيفية.

الحضور:

- الحاضرون: 06
- المعتذرون: 00
- الغائبون: 04

بداية الجلسة: س 9 و55 دق صباحا **رفع الجلسة:** س 17 و30دق

I. أعمال اللجنة:

في بداية الجلسة أكّد السيد رئيس اللجنة أهمية جلسة الاستماع نظرا لتزامنها مع بداية المهرجانات الصيفية وضرورة متابعة الاستعدادات المنجزة في تنظيمها بالنظر لقيمة المهرجانات في المشهد الثقافي وفائدتها، ودورها في التنمية الثقافية، وضرورة إعادة هيكلة هذه المهرجانات وتنظيمها بطريقة تجعلها أكثر فائدة خاصّة بعد أن تكاثرت المهرجانات وتطوّرت على مستوى نوعية العروض المقدمة.

كما شدّد على ضرورة حوكمة منح الدعم للأعمال الإبداعية الوطنية التي اثبتت استحقاقها والتصدي لجميع مظاهر سوء التصرف واهدار المال العام ولضمان حسن ادارة مختلف الأنشطة الثقافية بهدف الارتقاء بالذوق العام وتشجيع الخلق والابداع، مؤكدا في هذا الخصوص على أهمية الدور الذي يجب ان تلعبه مؤسسة تنمية المهرجانات في دعم وتطوير وتكريس سياسة ثقافية رشيدة ومستنيرة وطنية ومحلية.

وفي مداخلتها أشارت المديرة العامة للمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية السيدة هند المقراني إلى ان استراتيجية وزارة الشؤون الثقافية تعتمد على دراسات تحليلية وجلسات تقييمية للملفات المتعلقة بتنظيم المهرجانات، من حيث المدة وطريقة التنظيم، والفضاءات المخصصة ونسبة مشاركة الجمهور، ويتم التقليص من المهرجانات المتشابهة وتشجيع المهرجانات الخصوصية المحلية بالمناطق الداخليّة التي يتم من خلالها استغلال وتثمين المخزون التراثي بالجهات، ونظرا لأهمية الافكار الجديدة والابداعية في جلب الجمهور وتوفير مداخيل للمؤسسة الوطنية لدعم المهرجانات.

وأضافت ان المؤسسة الوطنية لدعم المهرجانات تقدم المساندة اللوجستية والاستشارية لمنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تنظيم المهرجانات، وتسعى لتعزيز التعاون بين المنظمات الحكومية وغير

الحكومية لتيسير المشاركة في الحياة الثقافية للجميع ودعم اللامركزية الثقافية والتمييز الإيجابي، وتثمين التنوّع الثقافي، وتكريس مبدأ الحق في الثقافة بمختلف مناطق الجمهوريّة التّونسيّة.

من جهتها اكدت السيدة ربيعة بالفقيرة المديرة العامة للعمل الثقافي على ضرورة إعادة النظر في المهرجانات الصيفية وتكوين خارطة مهرجانات جديدة، والعمل على تشجيع المهرجانات الخصوصية المحلية لتثمين التراث المادي واللامادي وترشيد الدعم وإعادة النظر في خارطة المهرجانات التي تبلغ تقريبا حوالي 300 مهرجانا والتقليص منها والمحافظة على المهرجانات التي لها خصوصية ثقافية محلية .

وفي كلمته أشار السيد كمال الفرجاني المدير الفني للدورة 58 لمهرجان قرطاج الدولي الى برنامج الدورة المذكورة وتوجهاتها وأهم محطاتها. وبين أن هذه الدورة تتزامن مع الاحتفال بمرور ستين عاما على تأسيس المهرجان حيث تمت برمجة ثمانية عشر عرضا فنيا من سائر دول العالم تم الحرص من خلالها على الاستجابة لمبدأ التنوع مع التأكيد على إعطاء الأولوية للفنانين التونسيين.

كما بين أن لجنة التنظيم حرصت وبناء على عراقة المهرجان وقيمته التاريخية والفنية الدولية، على برمجة سهرات فنية لأسماء فنية عربية مشهورة ساهم المهرجان في شهرتهم، وتم التفاوض بخصوص المقابل المالي وبالتالي توفير مداخيل أكثر لمؤسسة تنمية المهرجانات، وأن الهيئة المديرة للمهرجان مكّنت بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة من مواكبة العروض الفنية على اختلافها من خلال توزيع تذاكر مجانية لحوالي تقريبا 10 آلاف متفرج من المناطق الشعبية، إضافة الى تمكين 1500 طفل من العائلات المعوزة وأبناء الشهداء العسكريين من حضور عديد العروض الركحية و الفرجوية مثل فن الأوبرا والسيرك والمسرح والباليه.

وأوضح مدير مهرجان قرطاج ان المهرجان تضمن معرضا وثائقيا يؤرخ 60 سنة من العروض الفرجوية و الركحية واهم العروض والأسماء البارزة التي شاركت في المهرجان في بداياتهم وكان له الفضل في انتشارهم. كما أكد في ذات السياق أن هذه البرمجة الفنية ستمثل رمزا للانفتاح الثقافي والحضاري وتأصيل الثقافة الوطنية ودعم وتعزيز الخصوصية الثقافية الوطنية.

كما بين مدير مهرجان قرطاج أن هذه الدورة تعد الأقل كلفة على مستوى قيمة العائدات المالية الراجعة للفنانين على مدى الأربع دورات الفارطة وذلك نتيجة مجهود كبير بذلته اللجنة في التفاوض مع العارضين لتخفيض أسعار التذاكر وحتى تكون مدروسة ومعقولة جدا خاصة اذا ما قورنت بأسعار التذاكر لنفس العروض في المهرجانات الدولية الاجنبية وانه من المتوقع أن تغطي المداخيل الذاتية للمهرجان جملة المبالغ الراجعة للفنانين المساهمين في تأثيث سهرات الدورة 58 كما بين ان العمل والتنسيق جاريين مع وزارة الداخلية للتصدي لكل تمظهر للسوق السوداء في بيع التذاكر.

من جهته أفاد السيد نجيب الكسراوي مدير مهرجان الحمامات الدولي انه تم اعداد برمجة المهرجان بالتركيز على أولوية العروض الفنية التونسية إضافة إلى التركيز على التصور الفني والثقافي الشبابي حتى يكون المهرجان فضاءا لتجارب شبابية فنية ومتنوعة تخاطب فئات مختلفة بما تحمله من خلفيات ثقافية وحضارية تستوعب ثقافات المحيط المغاربي والعربي و المتوسطي وصولا إلى الامتداد الإفريقي والفضاء الدولي بشكل عام، مع حضور لافت للتجارب المسرحية الشبابية، والفنون الركحية و الفرجوية والعروض السينمائية للهواة التي تحمل مضامين فكرية ثقافية ورؤية فنية مختلفة ترتكز على التجديد والابتكار.

وأضاف أن المهرجان الدولي بالحمامات تضمن على غرار مهرجان قرطاج معرض رقمي تفاعلي وورشات تفكير وملتقيات علمية لمرافقة المحترفين والتحاور حول سبل التجديد والتنويع للنهوض بالمهرجان.

وتفاعلا مع ممثلي وزارة الشؤون الثقافية أكد السادة النواب ضرورة دعم ميزانية الوزارة بما يمكنها من بلورة سياسة ثقافية متطورة وحوكمة اسناد الدعم وتغيير المنوال الثقافي التقليدي من خلال خلق مهرجانات دولية محلية وجهوية جديدة وتثمين المكتسبات الاثرية الجهوية الهامة التي تزخر بها مختلف مناطق الجمهورية من خلال ادراجها ضمن برامج الوزارة الثقافية، وتفعيل دور المندوبيات الجهوية للثقافة، ومواصلة المجهود في خصوص تشجيع المبدع التونسي واعطائه الأولوية في الدعم والعروض كلما توفر له انتاج فني محترم مع الانفتاح على الساحة الفنية العالمية والتصدي لجميع مظاهر السمسرة والسوق السوداء في بيع التذاكر ومزيد العناية بالفنان التونسي وتشجيعه على الخلق والابداع.

كما أشار السادة النواب إلى محافظة مهرجان قرطاج ومهرجان الحمامات على طابعهما التقليدي وأكدا على ضرورة حوكمة مداخيل المهرجانات الكبرى واستغلالها في النهوض بالمهرجانات الصغرى وخاصة التي تتضمن محتوى وأفكار جديدة ومبتكرة، ومزيد دعم الجمعيات التي تساهم في تنظيم المهرجانات، والتفكير في تركيز فضاءات لتنظيم المهرجانات لبعض الولايات الداخلية، مع ضرورة مراجعة أسعار تذاكر بعض المهرجانات.

وبخصوص مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 2023/55 افاد السيد الوزير المكلف بتسيير الشؤون الثقافية أن الوظيفة التنفيذية تتسم بالتناغم والتجاوب والتعاون مع الوظيفة التشريعية وتهدف إلى مراجعة المنظومة التشريعية خاصة منها النصوص التي فقدت جدواها حتى تكون صياغة النصوص القانونية مستجيبة للواقع وقابلة للتطبيق بما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة في الارتقاء بالشأن الثقافي.

وأضاف أن مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية هدفه ضمان كرامة الفنان وتحسين وضعه المالي والاجتماعي مبينا ان الوزارة بصدد العمل على اعداد مشروع قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية، مع انفتاحها على جميع ملاحظات واقتراحات النواب ضمانا للتعاون والنسيق بين العمل الحكومي والتشريعي.

وقدمت المديرة العامة للشؤون القانونية بالوزارة عرضا الكترونيا تضمن ملاحظات حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 2023/55 ومشروع القانون الذي تشتغل عليه الوزارة حاليا.

وحول مقترح القانون أفاد رئيس اللجنة أن اللجنة تقدمت في دراسة المقترح أشواطا هامة وقد استمعت الى ممثلي مختلف الشرائح الفنية واغلب الهياكل المهنية في المجال والى خبراء في الشأن القانوني الثقافي وهي منفتحة على كل المقترحات الواردة من جميع الجهات خاصة منها سلطة الاشراف بهدف ضمان صياغة جيدة ترضي كل الأطراف.

كما أكد أن المقترح المتعلق بالفنان والمهن الفنية كان محل جدل طيلة سنوات طويلة وانه قد حان الوقت للحسم فيه والمضي قدما نحو المصادقة عليه خاصة وان المناخ العام يشجع على ذلك وان مقترح

القانون في مراحل مناقشته النهائية وان اللجنة ستفصل في شأن صياغة تقريرها النهائي واحالته الى مكتب المجلس في أقرب وقت حتى تتم برمجة جلسة عامة في شأنه.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**